

ويرى عادل حسين «أن المشروع العربي «ببعده الحضاري»، واحتمالاته الاقتصادية، يؤثر في التوازنات الدولية... والعداء الخارجي العنيف، من قوى خارجية كبيرة، تسانده حقيقة أن منطقتنا تحمل مشروعين طموحين وليس مشروعاً واحداً. فالمشروع الصهيوني يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربي، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع اسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربي، والواقع أن منطقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العامة التي أصابت المنطقة، وأعدت وأكدت السيطرة الاميركية... وسندها الرابض المتربص على أرض فلسطين... ولكن في حالتنا العربية (بأهميتها الاستراتيجية وبالمشروع الصهيوني في قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحاً وسخونة. وهذه المسألة لا ينبغي أن تغفلها الحسابات كي يكون النموذج قابلاً للتشغيل» (الجزء الأول، ص ٢٢٧).

الجزء الثاني - يوميات الاستسلام على الجبهتين السياسية والاقتصادية

ينطلق الكاتب، في مقدمة الجزء الثاني من كتاب «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، من واقع «أن مصر كانت قد حققت خطوات هامة باتجاه الاستقلال السياسي والاقتصادي... وقادت أقطار المنطقة في نضال ثوري في الاتجاه نفسه، ولبلورة الانتماء إلى مشروع قومي عظيم... إن كافة النواقص التي تسجل ضد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) لا تجعلنا نهدر إنجازات هائلة لشعبنا باتجاه الاستقلال... هذه الانجازات لم تكن بالشمول أو العمق الواجب... مع ذلك، كانت كافية لدعوة القوى الخارجية للتدخل، بالقوة المسلحة، في محاولة لتقويض ما تحقق، وهذا الهدف السياسي من العدوان في عام ١٩٦٧، تأجل تنفيذه إلى ما بعد حرب عربية ناجحة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، فكافة السياسات التي انتهجت بعد الحرب (وضمنها السياسات الاقتصادية) كانت انحرافاً متزايداً عن الاستقلال، وهذه السياسات المركبة كانت سياسات الخطوة خطوة، من الاستقلال إلى التبعية» (الجزء الثاني، ص ٧).

ويشير الكاتب، منذ الصفحات الأولى، إلى أنه لا يهدف إلى «تقديم تاريخ متكامل لهذه الفترة» (الجزء الثاني، ص ٨)، لكنه، كما يقول: لن يغفل أبداً «أثناء التحليل الاقتصادي عن متابعة متأنية للإطار العام للأحداث، لأن التطورات في النظام الاقتصادي المصري لا يمكن فهم أسبابها الكاملة أو استيعاب نتائجها البعيدة، بغير تذكر دائم لأهمية المنطقة العربية حضارياً، ولخطورتها وحساسيتها استراتيجياً، أو بغير تتبع يقظ لتطور الصراع على أرض المنطقة، منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣... فنظراً لطبيعة المنطقة، ولوزن التحدي الصهيوني في تحديد السياسات المصرية، ونظراً لأهمية الدور المصري في الاستراتيجية العربية، يصبح مضمون ما تحقق، داخل مصر، أكبر جداً من مجرد انتكاس في التطور الاقتصادي لقطر من الأقطار. إن حجم ونوع المصيبة يتحددان بأثر هذه الانتكاسة على الدور المصري في النهضة العربية، وكذلك بأثر هذه التطورات على المستقبل الصهيوني» (الجزء الثاني، ص ١١).

وبعد أن يستعرض تطورات حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، والدور الذي لعبته اميركا خلالها، يرى عادل حسين ان «اتفاقية الفصل الأول للقوات... أضعفت إمكانية اللجوء إلى بديل استخدام القوة، أسهم الاتفاق إسهاماً أساسياً في خلق وقائع ودراسات تجعل اختيار بديل للخطوة خطوة مغامرة صعبة... فالاتحاد السوفياتي فقد دوره أو كاد، والولايات المتحدة أصبحت في موقع السيطرة والمستفيد الأول من نتائج الحرب... فتدعم الموقف الاسرائيلي، وساء الموقف العربي» (الجزء الثاني، ص ٢٢ و٢٣).

على الصعيد الداخلي في مصر، «لم تكن الخطوة خطوة مجرد تعديلات متتابعة في مواقع القوات العسكرية على الخرائط، فعمقها الحقيقي تمثل فيما كان يحدث داخل مصر، في ارتباطاتها الدولية - في علاقاتها العربية - في وضع مؤسساتها السياسية وقواتها المسلحة - في التغييرات الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية؛ ثم في علاقاتها مع اسرائيل» (الجزء الثاني، ص ٢٣).

وهكذا بدأ النشاط على الجبهة الاقتصادية الذي أسهمت فيه كافة مؤسسات الإقراض التابعة للولايات المتحدة، والمؤسسات الأخرى الدائرة في فلكها بما في ذلك أموال النفط العربي. وهكذا «بعد الوقائع